الوفد الشبابي يحاور وزير العمل والمسئولين بالوزارة

وعي كبير لدى الشباب بالمشاكل العمالية والاجتماعية

في كل سنة وعبر ثماني سنوات مضت كانت لقاءات المسئولين مع الوفد الشبابي الذي يشكل من قبل مركز البحرين للدراسات والبحوث بالتعاون مع جامعتي البحرين والخليج.. شبه مفتوحة.. وكنا ندعى لهذه اللقاءات لتسجيل حوارات الشباب مع المسئولين التي يبدو فيها نبض الشباب البحريني واضحا.. يظهرون من خلالها قدرتهم على فهم قضايا بلدهم.. ومهاراتهم في الحوار وحرصهم على مصلحة البلد بشكل عام.

كتب:
لطفي نصر

لكن لست أعلم لماذا هذا العام مرت لقاءات الوفد مع السادة المسئولين بعيدا عن الصحافة؟.. وبعيدا عن معرفة الرأي العام بأن البحرين تزخر بشباب جدير بأن يفاخر به الجميع ويتباهى.. وخاصة أن هذه الوفود تشكل من الشباب المتميز المثقوف الواعي الذين يقوم فهم الجميع أن يكون من بينهم أبناء المستقبل في مواقع العمل المختلفة.. يناقشون بحرية مطلقة.. ويستوعبون.. ويتقلون ما استوعبوه الى الخارج حيث الزيارات المعتادة الى دول العالم سنويا.

وعندما وجه وزير العمل والشئون الاجتماعية الدعوة الى الصحافة لحضور هذا الحوار رحبت كل الصحف بالحضور.. لتنقل ما يدور من حوارات كانت ثرية جدا.. لدرجة أن وزير العمل قال في نهاية اللقاء.. لم اكن أتوقع انني والمسئولين بالوزارة سنواجه بهذه الأسئلة الحرة الواعية الناضجة والتي لم أمس ما هو في مستواها في اجتماعات أخرى.. الأمر الذي جعل الوزير والمسئولين بالوزارة يفتحون صدورهم لأسئلة وحوارات الوفد على مدى اكثر من ثلاث ساعات «من التاسعة صباحا أمس وحتى ما بعد الثانية عشرة ظهرا» ورغم طول فترة اللقاء فقد كان لدى أعضاء الوفد الشبابي العلمي التاسع المزيد من التساؤلات والمزيد من القدرة على الحوار.

تعرض الشباب في حواراتهم لقضايا البحرنة والتدريب، والخدمات الاجتماعية والتوظيف، والباحثين عن عمل، والبحوث والدراسات العلمية والاجتماعية .. وقد اظهروا استيعابهم الكبير لكل هذه القضايا

* الجميع تحدثوا

تحدث الجميع في هذا اللقاء: الوزير – عبدالرحمن سلمان الزياني الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط – عبدالله بوخلف السادة القائم باعمال وكيل الوزارة المساعد لشئون العمل – فايزة الزياني القائمة باعمال الوكيل المساعد للشئون الاجتماعية. حنان كمال مديرة إدارة التأهيل والرعاية الاجتماعية. حنان أل خليفة القائمة باعمال مديرة البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية.

وقد شاركوا جميعا في الرد على تساؤلات الشباب وكان كل عضو في الوفد حريصا على ان يشارك بتساؤلاته وتعليقاته.

الوزير يرحب بالوفد في البداية

ويقول لأعضائه نحن أحرص على أن نستمع لكم أكثر مما نتحدث اليكم.

ويقول الوزير: ان وزارة العمل والشئون الاجتماعية معنية بانشطة متعددة تمس مصحلة المواطن من حيث الشئون العمالية والاجتماعية.. وهذان القطاعان لهما علاقة بكل المجالات الأخرى مثل الاقتصاد وغير ذلك من المجالات.. والمهم ان نشاط الوزارة وخططها ورسالتها تحظى باهتمام ومساندة كاملين من لدن القيادة السياسية في البلاد.

ويقول: شق العمل في مهام الوزارة معني بتلبية كل متطلبات سوق العمل والسعي لخلق فرص عمل للمواطنين والأخذ بيد الباحثين عن عمل.. والتحديات الأكبر التي تواجه الوزارة هي في هذا المجال.

والشق الاجتماعي معني بالأكثر ايضا في مجال الخدمات الاجتماعية المطلوبة للمواطنين.. وتحقيق هدف التنمية الاجتماعية.. وتقديم المساعدات للعجزة والمسنين والمعوقين.. ومساعدة الأسر المحتاجة.. والهدف الأكبر هو تحويل جميع الأسر المعانة الى أسر منتجة تعتمد على نفسها وتسهم في تنمية المجتمع.

المسئولون يتحدثون

وبعد ذلك تحدث المسئولون: عبدالله بوخلف يؤكد ان هدف الوزارة هو تغطية كافة احتياجات القطاع الخاص من العمالة المحلية والأجنبية.. والعمل على استقرار بيئة العمل وتحسينها وذلك من خلال العديد من الأقسام والوحدات ومنها مكتب التوظيف الذي يوفر فرص العمل للبحرينيين بمساعدة القطاع الخاص.. وتوجيهات الوزير ان تكون أولوية التوظيف للبحريني.

وقال: كما ان ادارة العلاقات العمالية هدفها حل المنازعات التي تنشأ بين العامل وصاحب العمل بالطرق الودية.. وشرح مهام أقسام التفتيش العمالي، والإرشاد والتوجيه والسلامة المهنية.. الخ..

وعقب الوزير على ذلك بقوله ان التخطيط جزء أساسي جدا من مهام الوزارة على المدى البعيد والقصير.. وتركز في مسألة التخطيط على سوق العمل.

وشرح السيد عبدالرحمن سلمان الزياني الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب مهام ادارة تخطيط القوى العاملة ومعهد البحرين للتدريب، ومكتب ترويج التدريب.

وقال: اذا كان صاحب العمل يدفع ١٪ من رواتب البحرينيين و٣٪ من رواتب الأجانب لحساب برامج التدريب فان صاحب العمل يمكنه ان يستعيد ٧٥٪ منها في صورة برامج ونفقات تدريب.. وقد فتح الوزير الباب لامكانية الاستفادة بالـ٢٥٪ الأخرى اذا كانت هناك برامج جيدة.. ومعنى ذلك ان صاحب العمل يمكن ان يستفيد ١٠٠٪ مما دفعه.. لان الهدف هو رفع كفاءة البحرينيين وليس تحصيل رسوم او مخصصات.

مجلس نوعية للتدريب

وقال السيد عبدالرحمن: اذا كان هناك الآن مجلسان نوعيان للتدريب: في الفندقة والمصارف.. فهناك مشروعات اخرى بانشاء ٣ مجالس نوعية في مجال: الصناعة التحويلية - المعدات الانشائية - الذهب والمجوهرات.. وقد تلقى المجلس الأعلى للتدريب الترشيحات اللازمة لتشكيل هذه المجالس ومن المؤمل ان ترى النور قريبا.

وقال: اذا كانت رسوم استخراج رخص جلب العمالة الأجنبية وتجديدها قد ارتفعت فيما بين ١٠٠٪ و٣٠٠٪ فكل هذه الزيادة مخصصة للانفاق على تدريب أبناء البلاد واعدادهم لسوق العمل.

وقال: نحن نتوجه بشدة الى تحويل البحرين الى مركز اقليمي للتدريب وهناك مباركة من القيادات الرشيدة لهذا التوجه.. وقد انشىء مكتب خاص لمتابعة هذا المشروع.

* الخدمات الاجتماعية

وشرحت فايزة الزياني دور الوزارة في المجال الاجتماعي من خلال ٣ إدارات متخصصة.. واشارت الى ان هذا القطاع يلجأ دائما الى الخبرات الدولية في عملية التخطيط للمشاريع الجديدة.. كما أشارت الى دور المراكز الاجتماعية في البلاد وهو دور متعدد الجوانب يشمل جميع أنواع الخدمات بما فيها محو أمية النساء في الفترة الصباحية.. وصرف المعونات والمساعدات الاجتماعية لحوالي ١٠ آلاف و٣٣٣ اسرة.

وقالت: وطبقا لتوجيهات الوزير نعمل الآن على تحويل معظم الأسر المعانة الى اسر منتجة وقد تمكنا هذا العام من تحويل ١٢٦ اسرة معانة الى اسر منتجة تعتمد على نفسها.. ونعمل على مد كل اسرة تريد ان تعمل بسؤالات والمعدات اللازمة. كما نعمل على متابعة نشاط ١٧٢ جمعية وناديا اهليا توطعيا وتطوير دورها في خدمة المجتمع.

* رعاية الفئات الخاصة

وقالت حنان كمال: ان مهمة ادارة التأهيل والرعاية هي رعاية واعداد الفئات الخاصة للعمل والعطاء للمجتمع من خلال ٨ مراكز موجودة الآن.. وتوجد الآن وحدات متنقلة لرعاية المعوقين داخل أسرهم تزورهم مرتين او ثلاث مرات سنويا.. وتصرف اجهزة تعويضية لحوالي ٥٠٠ شخص سنويا.. والبحرين هي الدولة الوحيدة التي تدرب المعوقين لمجالات عالية حيث تدرب ٢٠ شخصا سنويا.. المجال وبناء المراكز هي دور بارز في هذا بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت على سبيل المثال ولم تمكن الشباب المعوقون من الغاء الفكرة غير السوية عن الاعاقة.. حيث شارك المعوقون في مسابقات وسباقات عالمية وحازوا الميداليات الفضية والذهبية.. ونجري الآن مسحا شاملا عن الاعاقة في البحرين.. ونسعى لانشاء مركز متخصص عن معلومات الاعاقة وتدريب المعوقين في البحرين.

وتحدثت حنان آل خليفة عن مهام ادارة البحوث والدراسات العلمية والاجتماعية.. كما تحدث عبدالجبار ابراهيم مدير ادارة الشئون المالية والادارية عن دور الوزارة في مجال الانفاق لتحقيق رسالتها فقال: ان ٣٧٪ من انفاقها لتطوير القوى العاملة و٤٤٪ من ميزانياتها للأسر المحتاجة.

* الوزير يبلور سياسة الوزارة تجاه المواطنين

وقبل فتح الباب للاستفسارات طرح الوزير بلورة سريعة لسياسات الوزارة فقال:

○ اننا نعطي الأولوية للبحرينيين في العمل لكن على أساس عطائه ومقدرته.. ونؤكد للباحث عن عمل ان العمل واجب عليك وليس حقا لك.

○ فالقانون العمل لا يفرق بين البحريني والأجنبي في مجال الحقوق والواجبات وتفخر البحرين بأنها تتعامل بحالة وانصاف في هذا المجال.

○ لا نفرق بين ذكر وانثى في الواجبات والحقوق.

○ مهمتنا تحقيق معادلة صعبة جدا وهي البحرنة دون ارباك انشطة القطاع الخاص.

○ نعمل على التنسيق بين الوزارات والقطاع الخاص لمعرفة احتياجات سوق العمل.

○ نمارس التدريب لكننا نؤمن ان التدريب الحقيقي هو الذي يكون من خلال العمل.. وان صاحب العمل هو المسئول عن التدريب بالدرجة الاولى.

○ ليس صحيحا ان البحريني غير مستقر في عمله.. بل هو من افضل العاملين بدون انقطاع.

○ نعمل على محمل عدم وجود تنافس النعاون سوق عمل واحد.. وهناك ضوء أخضر من قيادة مجلس التعاون ومن قرار صدر عنهم في هذا الخصوص.

○ نسعى الى إيجاد معلومات صحيحة عن سوق العمل.. فلا يمكن لأي خطة ان تنجح دون ان تنبني على معلومات صحيحة.. فالكل يختلق لأي ذكر رقم العاطلين عن العمل.. وهو الآن حسب المسجل لدينا لا يتجاوز ٣٦٠٠ بحريني وبحرينية ويمكن ان يكون ٧ آلاف في أكتوبر بعد انتهاء موسم الاجازات والتقديم للجامعات والمعاهد وغيرها.

○ ليس لدينا مشكلة توظيف ولكنها مشكلة القدرة على الاندماج في سوق العمل.

○ توجهاتنا نحو الغاء مبدأ المساعدات الاجتماعية وتحويل الأسر المعانة الى اسر منتجة.

○ البحرين أنفقت من ٤٥ الى ٥٠ مليون دينار على التدريب في العام الماضي واعلى حصة يحصل عليها المواطن في التدريب في المنطقة هو الانسان البحريني.

○ نؤمن بالحوار مع أصحاب العمل والصحافة والجمعيات الأهلية بدون حدود وسياستنا مشاركة المجتمع كله في كل جهودنا.

ستتحمل نفقات تدريب ٢٠٠٠ مواطن سنويا في سبيل توظيفهم بالقطاع الخاص اضافة الى دفع ٥٠٪ من راتب المهندس الحديث التخرج.

المناقشات

وقد اظهر اعضاء الوفد الشبابي وعيه الكبير بمشاكل العمل وقضايا البحرنة والتدريب والعمالة الأجنبية، والعمالة الهاربة، والخدمات الاجتماعية للمواطنين وذلك من خلال أسئلتهم وطروحاتهم.

تساءل الشباب عن المرحلة التي وصل اليها مشروع مساعدة الشباب على ان تكون لهم مشاريعهم الخاصة.. فافاد الوزير ان المشروع وصل الآن الى مراحل متقدمة من خلال لجنة من وزارات العمل والنفط والصناعة والمالية والتجارة، وستكون القروض التي يحصل عليها الشباب لمشاريعهم تشجيعية.. وينتظر ان يخصص لهذا المشروع ١,٥ مليون دولار.

كما ناقش الشباب ايضا تأثير الزيادة السكانية على توفير فرص العمل للمواطنين.. فاشار الوزير الى ان الاعتدال في الانجاب مفيد في كل الجوانب الحياتية للمواطنين وليس فرص العمل فقط.

كما ناقش الشباب كذلك ما اثير مؤخرا عن خصخصة معهد البحرين للتدريب فافاد بان مشروع الخصخصة ليس مطروحا الآن ولكنه غير مستبعد في المستقبل.. كما تطرقوا ايضا الى مشكلة التسرب من التعليم ومسئولية وزارة العمل نحو تدريبهم.. فافاد الوزير بان ظاهرة التسرب من التعليم عالمية.. وقال: ان الوزارة تولي التدريب لمن ليست لديهم القابلية للتعليم، لكننا نرفض من هم اقل من السن القانونية في محاولة لاعادتهم الى صفوف الدراسة.. ومشروع الـ٢٠٠٠ متدرب موجه اساسا الى هذه الفئة.

* تحايل الشركات

وطرح عضو من الوفد موضوع تحايل بعض الشركات والقيام بالتوظيف الشكلي للخريجين ثم الاستغناء عنهم، فافاد المسئولون بالوزارة ان الوزارة تراقب بشدة هذا الموضوع.. كما تلزم الوزارة صاحب العمل بزيادة نسبة البحرنة بنسبة ٥٪ سنويا.. كما تمتنع الوزارة عن التعامل مع كل صاحب عمل يتحايل في توظيف البحرينيين.

وتساءل اعضاء الوفد عن موضوع كثرة الصنادبق الخربية في البلاد فاكد الوزير ان الوزارة تلقت ١٣ طلبا لانشاء صنادبق جديدة وقد عقد اجتماع مع مسئولي الصنادبق وطرحت فكرة الدمج مع انشاء صنادبق فرعية.. وقد شكلت لجنة لبحث الموضوع.. وستكون هناك مراقبة حسابية على الصنادبق من خلال تعيين مدقق واحد تتحمل الوزارة اتعابه.. وستعمل على ان تكون هناك قاعدة معلومات موحدة للصنادبق الخربية.

وتساءلوا عن معدلات التوظيف السنوية في البلاد فافاد الوزير ان عملية التوظيف مستمرة.. والفائض يتراوح بين ٥ آلاف و ٢٥٠٠ باحث عن عمل يصل الى ذروته في اكتوبر بعد العودة من الاجازات وانتهاء التقديم للجامعات والمعاهد العليا ولكن الفائض الآن بالضبط هو ٣٦٠٠ مواطن ومواطنة. والمهم ان القطاع الخاص متعاون ومتفهم للظروف واصبحت لدى أصحاب العمل قناعة بتوظيف ابناء البلاد.. والباحثون عن عمل أصبحوا اكثر حيوية.

* فرص المرأة

ولم يفت اعضاء الوفد الشبابي ان يطرحوا قضية فرص العمل المتاحة للمرأة: وفرص الترقيات للمرأة العاملة.. فافادت فايزة الزياني بان الوزارة مهتمة بالمرأة وقوانين البحرين تساوي بين الرجل والمرأة في كل شيء.. بينما هناك دول تميز الرجل في الوظيفة والراتب ايضا.. ونسبة المرأة العاملة أصبحت الآن ٢١,٩٪.. وقالت: لا يمكن لأي مجتمع ان يتطور اذا ووجه نصفه بالإهمال والمرأة تشكل نصف المجتمع وهي النصف الأفضل.. وكثيرا من الأحيان تعطى لها وظائف ومزايا لا تعطى للرجل.. وان كنا لا نشجع عمل المرأة ليلا فقد بدأنا بالسماح لها في بعض الوظائف بناء على رغبتها ورغبة جهة العمل مثل العمل في قاعات القطع الاجنبي بالبنوك.

* عمل أهل البحرين بدول مجلس التعاون

وتساءلت طالبة عن مدى تشجيع البحرينيين على العمل بدول مجلس التعاون؟

فافاد الوزير ان ذلك متاح لمن يريد.. ونحن ايضا نتيح الفرصة للخليجيين للعمل بالبحرين.. وهناك الآن خطة عمل بهذا الخصوص.. وان كانت هناك معوقات تشل الجهود لحلها مادامت هناك موافقة من قادة مجلس التعاون.. مثل تقريب قوانين العمل والتأمينات والمصطلحات.. وقد بدأت البحرين بالتسهيلات فالخليجي يوظف بالبحرين بدون استخراج تراخيص عمل، واكتساب توظيف الخليجي ضمن نسبة الـ٥٪ السنوية الخاصة بالبحرنة.. لكن نسعى الى ضرورة المعاملة بالمثل.

وعندما طرح الشباب مشكلة الجمعيات التعاونية افاد الوزير بان الجمعيات التعاونية لابد ان تستمر وتتطور والا تقتصر على الجانب الاستهلاكي وقد بدأت بعض الجمعيات في التطور فعلا مثل تجارة الملابس ولعب الأطفال.. الخ.

* الشباب قلق

وعبر بعض اعضاء الوفد عن قلقهم تجاه ظاهرة وجود باحثين عن عمل أو فائضين في السوق فأجاب الوزير: ان وجود فائض هو ظاهرة صحية وفي مصلحة جذب الاستثمارات الاجنبية لأن المستثمر يريد ايضا ايدي عاملة.. فوجود بعض الفائض هو رصيد موجود.. وهؤلاء يدخلون سوق العمل ويأتي غيرهم وهكذا.. ويجب الا يدعونا ذلك للقلق لأن بعض الدول فيها نسبة ٤٠٪ بطالة.

وشملت مناقشات الوفد ايضا موضوع زيادة رسوم تراخيص العمل وهل ادت الى الحد من العمالة الأجنبية.. وما مصير العاملين بكفالة الفندقة بعد خصخصتها؟

فاجاب وزير العمل السيد عبدالنبي الشملة: ان كثافة الدراسات حتى دراسات البنك الدولي اكدت ضرورة رفع رسوم تراخيص الاجانب لخلق نوع من العدالة في المنافسة بين العمالة الأجنبية والوطنية.. ولابد من العمل على حد جلب العمالة الأجنبية لأن البحريني لا يعيش بمثل ما يعيش به العامل الاجنبي من راتب وان كان العامل الاجنبي يكلف صاحب العمل أكثر.. وكانت الدراسات قد اشارت برفع رسم الترخيص الى ٥٠٠ دينار ولكننا لم نقبل ذلك.. وعلى العموم هذه الزيادة توجه للتدريب.. اما بالنسبة لكلمة الفندقة فان العمالة الزائدة بعد الخصخصة ٤٠ شخصا.. منهم من سحبناهن لتوجه إحالة مبكرة ومنهم من نقل لأعمال أخرى.. ومنهم من سيعاد تدريبهم لكن لن يضار أحد بالخصخصة.

* مستقبل السوق

وتساءل احد أعضاء الوفد عن المخاطر التي يتعرض لها السوق نتيجة الاسراع في البحرنة وخاصة سوق العقار؟ فقال الوزير ان النسبة العظيمة من العمالة الأجنبية لا تمثل قوة شرائية بل تحول حوالي ١٤٠ مليون دينار الى بلادها سنويا.. ومع كل نحن نوافق على منح ٦٠ الف رخصة عمل كل سنة سواء اكانت جديدة أم مجددة ولا نريد الا ١٠٪ فقط للبحرينيين أي لابد من توظيف ٦ آلاف بحريني في القطاع الخاص سنويا ونحن نصر على ذلك.

وقال: وعلى العموم نسبة البحرنة في القطاع الخاص ٣٥٪ الآن وهي اعلى نسبة في الخليج

وأورد الطلاب مشكلة بعض الاعانات التي تسلم للاسر المحتاجة فقالت فايزة الزياني: ان نصف ميزانية الجمعيات تذهب للمساعدات الاجتماعية «حوالي ٣ ملايين و٧٠٠ الف دينار سنويا.. و٤٨ دينارا للاسرة المحتاجة شهريا كافية ولن نزيدها لأن الدولة توفر التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات مجانا.. ولو زدناها ستكون مدعاة للكسل.. وتوجهات الوزارة هي تحويل جميع الاسر المعانة الى اسر منتجة.

* العمالة الهاربة

وطالب احد اعضاء الوفد بضرورة حل مشكلة العمالة الهاربة مثلما فعلت بعض الدول بسجن الهارب ٥ سنوات؟

فاجاب الوزير: نحن سنحلها ولكن من منطلقات انسانية ولسنا نريد ان نربك القطاع الخاص ونقوم بعملية شحن للعمالة الاجنبية كما فعلت بعض الدول.. والاجراءات التي سنتخذها كفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة وقد تم تسفير نسبة كبيرة من العمالة الهاربة.. وسنتبع الحوار والاقناع في حل هذه القضية.. وهناك مشروع بالاتفاق مع الجهات المعنية لدعوة أصحاب العمل الذين لديهم عمال يعملون بشكل غير قانوني لتسجيل هؤلاء العمال ومنحهم تراخيص مع إعفائهم من الغرامات.. ومعظم العمالة الهاربة تعمل في أعمال متدنية لا تراجع العمالة البحرينية.. وهناك خطة للقضاء على هذه الظاهرة خلال مدة محددة قد تصل الى ٥ سنوات.

○ وزير العمل والمسئولون في الوزارة خلال حوارهم مع الوفد ○

أعضاء الوفد يعبرون عن قلقهم تجاه قضايا البحرنة والعمالة الأجنبية الهاربة

وآخر يعبر عن خوفه على سوق العقار نتيجة سرعة البحرنة

الوزير: لم أكن أتوقع أن يحاورنا الشباب بهذا العمق

○ اعضاء الوفد الشبابي العلمي التاسع يطرحون اسئلتهم ○